

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين

العارضة : الشركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بـ

من جهة

المدعى عليها : شركة " في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره بـ

من جهة أخرى

بعد الإطّلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف " ت" إلى الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 13 نوفمبر 2003، والمضمّنة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع-5دد والتي جاء فيها أن المدعى عليها شركة " نس" تعسفت في استعمال شبكتها الدولية، والتي من شأنها حسب دعواها أن تلحق أضرارا بمصالحها. وبعد الإطّلاع على الفصول 63 و 67، 68 و 69 و 73 و 74 من مجلّة الاتصالات الصادرة بموجب القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرّخ في 15 جانفي 2001. وبعالإطّلاع على مذكرة التفاهم المبرمة بين طرفي النزاع بتاريخ 21 ديسمبر 2002 و بعد الإطّلاع على الأمر على عدد 831 لسنة 2001 المؤرّخ في 14 افريل 2001 المتعلق بضبط الشروط العامة للربط البيني. وبعد الإطّلاع على تقرير ختم الأبحاث في القضية المحال على طرفي النزاع في 29 ديسمبر 2003. وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة يوم 23 فيفري 2007 وفيها حضر ممثل المدّعية وطلب سحب القضية. كما حضرت ممثلة المدعى عليها وفوضت النظر في الدعوى للهيئة الوطنية للاتصالات. وإثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صوّح بما يلي :

من حيث الشكل :

حيث رفعت الدعوى ممن له صفة ومصلحة ووفق الصيغ التي جاء بها الفصل 67 من مجلة الاتصالات واتجه قبولها من الوجة الشكلية.

من حيث الأصل :

حيث تقدّمت العارضة
13 نوفمبر 2003 ضمننتها تظلمها من تعسف المدعى عليها في استعمال شبكتها الدولية.

وحيث أدلت العارضة بجملة من المؤيدات تمثلت خاصة في مذكرة تفاهم المبرمة بينها وبين
" في 21 ديسمبر 2002 و عدة محاضر جلسات اجتماعات عقدها الطرفان.

وحيث أسست المدعية دعواها على الظروف التي تم فيها إمضاء مذكرة التفاهم، مؤكدة أن الامتيازات التعريفية التي تمتعت بها المدعى عليها بمنحها تعريفه تفاضلية و موحدة و دون اعتبار للاتجاهات الموجهة إليها المكالمات الهاتفية، منحت في وقت لم تكن فيه للمدعى عليها شبكة دولية خاصة بها و على أساس أن يتم تمرير كامل حركتها الهاتفية الدولية عبر شبكة " الدولية، كما أن التخفيضات اللاحقة التي أقرتها المدعية و التي تم الحط بموجبها في سعر الدقيقة الواحدة من 600 مليم إلى 450 مليم كانت تدرج في ذات السياق و بناء على نفس المعطيات.

وحيث خلصت العارضة إلى القول، بان تشغيل " لشبكتها الدولية من شأنه ان يضر بمصالحها، حيث أصبح من الممكن للمدعى عليها تمرير الحركة الموجهة إلى الأماكن البعيدة و ذات الكلفة العالية عبر شبكة " الدولية و التمتع بالتخفيضات المهمة الممنوحة إليها، وتمرير المكالمات الموجهة إلى المناطق القريبة و ذات الكلفة المنخفضة عبر شبكتها الخاصة، كما يمكنها من جهة أخرى استعمال شبكة " كشبكة تامين لشبكتها الدولية وهو ما لم يتم التفاوض في شأنه أو الاتفاق عليه.

وحيث بناء على ماسبق، طلبت المدعية أصليا الإذن لها بتمرير الحركة الدولية الصادرة عن " عبر شبكة " الدولية و احتياطيا الإذن لها بمراجعة التعريفات الحالية على ضوء المستجدات التي حصلت و المتمثلة في تشغيل المدعى عليها لشبكتها الدولية الخاصة بها.

وحيث أكدت المدعى عليها في ردها على الدعوى، وجاهة طلب العارضة الرامي إلى تحديد التعريفات حسب اتجاهات المكالمات مع المطالبة بتطبيق مبدأ عدم التمييز و أن لا تفوق تعريفات الربط البيني للجملة التي تطبق عليها تعريفات التفصيل التي تعرضها المدعية للعموم.

وحيث فيما يتعلق بمسألة تامين شبكتها الدولية، أجابت المدعى عليها أن العارضة أعلنت منذ 22 أوت 2003 برغبة " في تشغيل شبكتها الدولية الخاصة و رغم ذلك قررت تمتيعها بالتخفيضات التي أقرتها لحرثائها، ولا يجوز لها بصفتها المشغل القوي ومحتكر خدمة توفير وصلات الربط المؤجرة أن تستغل موقفها ذلك وتفرض تعريفات تمييزية و غير مؤسسة على الكلفة الحقيقية.

وحيث عقدت عدة اجتماعات بين طرفي النزاع، بإشراف الهيئة الوطنية للاتصالات بهدف الوصول إلى حل توفيق للنزاع المعروف و تقريب وجهات النظر كان اخرها اجتماع يوم 05 جانفي 2007 الذي تعهد فيه الطرفين بالسعي إلى إيجاد حل للنزاع.

وحيث تولت المدعية مراسلة الهيئة الوطنية للاتصالات في 15 جانفي 2007 وأبدت رغبتها في سحب القضية، لتقترح المجال للتفاوض.

وحيث تمسكت المدعية في الجلسة الحكمية المنعقدة في 23 فيفري 2007 بطلبها في سحب الدعوى، في حين فوضت ممثلة المدعى عليها النظر في مآل النزاع إلى الهيئة الوطنية للاتصالات

ولهذه الأسباب قررت الهيئة الوطنية للاتصالات ما يلي :

1- قبول الدعوى شكلا.

2- طرح القضية.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المتركة من السادة :

علي الغضباني : رئيس الهيئة

محسن الجزيري : نائب رئيس الهيئة

حسين الجويني : العضو القار بالهيئة

محمد البنقي : عضو

الصحبي العافي : عضو

حسين الحبوبي : عضو

محمد سيالة : عضو